2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية

https://esalexu.journals.ekb.eg

دورية علمية محكمة

المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

تأثير أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة سنغافورة خلال الفترة (1981-2020)

د. أسامة أحمد العادلي

أستاذ العلوم السياسية المساعد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية

د. وليد حسن قاسم

مدرس العلوم السياسية – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية

د. معتز محمد عبد الكريم

مدرس الاقتصاد – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية

نادية عبد الحميد الدكروري

باحثة ماجستير في العلوم السياسية كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بحث تأثير بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية ألا وهما: "الاستثمار الأجنبي المباشر"، و"نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية" في عملية التحول الديمقراطي، دراسة لحالة سنغافورة خلال الفترة (1981–2020). ولجأت الدراسة إلى استخدام "المنهج المختلط" الذي يجمع بين الأسلوب التحليلي النظري باستخدام منهج الاستقراء، والأسلوب القياسي باستخدام التحليل الإحصائي لبيانات السلاسل الزمنية بطريقة المربعات الصغرى. وجاءت النتائج لتؤكد غياب عامل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة. أما فيما يتعلق بسياسات الرفاهة الاجتماعية، فقد كشفت الدراسة عن التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على التعليم وكذا التفاوت في توزيع الدخل على عملية التحول الديمقراطي حيث جاءت الدلالة الإحصائية إيجابية في الحالتين. هذا فيما أكدت الدراسة على التأثير السلبي للإنفاق الحكومي في برامج الإسكان على عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة.

ABSTRACT

The current study aims to examine the impact of two dimensions of economic development: foreign direct investment and the social welfare state model on the process of democratization in Singapore during the period (1981-2020). The study resorted to the mixed approach that combines the theoretical analytical method using the inductive approach, and the statistical analysis of time series data using the method of Ordinary Least Squares. The results confirm the absence of the impact of foreign direct investment, while social welfare policies have a positive impact of government spending on education, and inequality in income distribution, as well as it has a negative impact of government spending on housing programs on the process of democratization in Singapore.

مقدمة

أثارت العلاقة المتشابكة بين مستوى النمو الاقتصادي، واستقرار الحكم الديمقراطي اهتمام كثير من الباحثين في كلٍّ من العلوم السياسية والاقتصادية، وهي علاقة تبادلية؛ فالانتعاش الاقتصادي لدولة ما يساعد على استقرار النظام السياسي فيها. وتؤثر المشاكل والأزمات الاقتصادية سلبًا في

درجة قبول الشعب لنظم الحكم السائدة في بلادها، كما يساهم الاستقرار السياسي على جذب الاستثمارات، في المقابل تؤدي الاضطرابات وانتهاكات حقوق الإنسان إلى تعثر الاستثمار وانخفاض الإنتاجية. (الزيني، 1997، ص77)

وتتضح أهمية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياسية في دراسات الهيئات الدولية، مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والتي تلقي الضوء على ما يسمى بـ"أسلوب الحكم" لدى الدولة المتلقية لمعونات هذه الهيئات، وانعكس ذلك على الاهتمام الذي توليه مصادر المعونة الثنائية لموضوع الديمقراطية، وبناء المؤسسات ضمن اشتراطات الحصول على المساعدات الاقتصادية. ومع زيادة التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد الحر في كثير من دول العالم؛ تبلور سؤال جوهري مفاداه: هل يتطلب التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق تحولًا سياسيًّا موازيًا نحو التعددية السياسية؟ (سليم، ومسعد، 1997، ص5)

ولقد حاولت عديد الدراسات الإجابة عن هذا التساؤل ببحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي منذ نهاية الخمسينيات مع ظهور تيار التأثير الإيجابي الذي طرحه "ليبست" (Lipset, 1959, pp. 69-105)، والذي يتلخص في حتمية الوجود البرجوازي لتحقيق الديمقراطية، وما تتضمنه هذه الأخيرة من حقوق وحريات سياسية، إلا أنه سرعان ما تشكلت المدارس المختلفة التي بدأت في التأييد أو التفنيد أو حتى اتخاذ موقف يقضي بغياب وجود ارتباط سببي بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية. ولم تتوقف المحاولات الأكاديمية في هذا الصدد حتى الآن، والتي جاءت أكثر تعمقًا وتحليلًا عبر العديد من دراسات الحالة التي تتناول فترات زمنية مختلفة وهو ما يلقي الضوء على أهمية الاستمرار البحثي الإمبريقي في هذه القضية.

وتعد دول جنوب شرق آسيا نموذجًا فريدًا يساعد في فهم العلاقات التشابكية بين الاقتصاد والسياسة؛ حيث نجد أن العديد من هذه الدول لديها مستويات متفاوتة من النمو الاقتصادي، بعضها تحول تصنيفه من دول تنتمي إلى العالم الثالث إلى العالم الأول، وهو النموذج الذي تجسده سنغافورة في الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي لم يواكبه بالضرورة تحقيق تحول نحو الديمقراطية. وهو ما تحاول الدراسة التعرف على أسبابه.

وفي إطار بحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي، تلجأ الدراسة الحالية إلى أسلوب دراسات الحالة في محاولة إمبريقية لدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية وتأثيراتها في عملية

التحول الديمقراطي في سنغافورة، حيث تشهد تنمية اقتصادية بمستوى متقدم يختلف عن مستوى الاتجاه نحو التحول الديمقراطي.

وأبرزت الدراسات السابقة عددًا من الأبعاد الاقتصادية، التي قد تساهم في زيادة فهم تأثير المكون الاقتصادي في السياسي، وهي الأبعاد التي تبحث الدراسة في مدى تأثيرها في الدفع نحو تفعيل عملية التحول الديمقراطي، وذلك باختيار بعدين هامين، يتمثل أولهما في الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كشفت العديد من الأدبيات عن وجود تأثيرات سياسية لهذا النوع من الاستثمار، مقارنة بأنوع الاستثمار الأخرى بخاصة فيما يتعلق بالأداء الديمقراطي للأنظمة؛ وتبادل المنفعة بين الشركات متعددة الجنسيات والفاعلين السياسيين (Eramo, 2015, pp. 38-39). واقترن تراجع انهيار النظم الاستبدادية مع تضاعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الأنظمة (Rommel, 2018). في حين توصلت أدبيات أخرى إلى وجود دور إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي بدعم الديمقراطيات الناشئة (Weinerman,2011)؛ ومن ثم يستمر اللغز حول اختلاف تأثير هذا المتغير بين النظم المختلفة، وتداعيات ذلك على عملية التحول الديمقراطي، وهو ما تحاول الدراسة الإجابة عليه. ويتمثل البعد الثاني للتنمية الاقتصادية، الذي تركز عليه الدراسة، في مدى تبني الدولة نموذج اقتصادات الرفاهة الاجتماعية، وتأثير ذلك في عملية التحول نحو الديمقراطية.

وبالنظر إلى المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس عملية التحول الديمقراطي، نجد العملية الانتخابية، التي تعد من أهم العوامل التي تؤثر في ممارسة الديمقراطية. فعندما يكون النظام الانتخابي مناسبًا من وجهة نظر مختلف الأطراف الفاعلة سياسيًّا فإن ذلك يحافظ على بقاء واستمرارية الديمقراطية وترسخها، وعلى العكس من ذلك ففي حالة غياب التوافق حول هذا النظام الانتخابي فالنتيجة هي تقويض الممارسة الديمقراطية وتراجعها. (بدر الدين، 1998، ص214). ويتمثل المؤشر الثاني لعملية التحول نحو الديمقراطية في الجماعات المشاركة في العملية السياسية أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني؛ الذي يساهم في الضغط من أجل التحول نحو الديمقراطية، وتحقيق التطور الديمقراطي (بدر الدين، 1998، ص214 ; صالح، 2007، ص144).

مشكلة الدراسة

يرى البعض أن التنمية الاقتصادية التي بدأت في منطقة جنوب شرق آسيا منذ عقود، يمكن أن يكون لها تأثيراتها في الحياة السياسية؛ وبالتالي في عملية التحول نحو الديمقراطية في سنغافورة؛ التي تتمتع بمستوى متقدم من التنمية الاقتصادية على عكس مستوى التحول نحو الديمقراطية. وهو ما يتطلب إلقاء المزيد من الضوء على أسباب هذا التباين، مع تحديد مجموعة من الأبعاد الاقتصادية التي قد تكون حافزًا لتأثير العامل الاقتصادي في الممارسة الديمقراطية، والتحول الديمقراطي، وفي هذا الإطار فإن المشكلة البحثية تتلخص في تساؤل بحثي رئيس وهو:

ما تأثير أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية للدراسة وهي: ما أبرز أبعاد التنمية الاقتصادية؟ ما مؤشرات التحول الديمقراطي؟ كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التحول الديمقراطي سنغافورة؟ كيف يؤثر نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة؟ كيف يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية باختلاف تطور عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة؟

فروض الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفروض، حيث يتمثل الفرض العام فيما يلي:

هناك علاقة بين أبعاد التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي في سنغافورة.

وينبثق من هذا الفرض العام مجموعة من الفروض الرئيسة، وهي:

1. هناك علاقة طردية بين مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والتحول الديمقراطي في سنغافورة.
2. هناك علاقة طردية بين الاتجاه نحو سياسات التكامل الاقتصادي والتحول الديمقراطي في سنغافورة.
3. هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على التعليم، والصحة، والإسكان، والتأمين الاجتماعي والتحول الديمقراطي في سنغافورة.
4. هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتحول الديمقراطي في سنغافورة.
5. هناك علاقة طردية بين عدم المساواة في الدخل والتحول الديمقراطي في سنغافورة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول نحو الديمقراطية في سنغافورة. كما تهدف لوضع تصور لمدى الارتباط بين تأثير بعدي التنمية الاقتصادية في تغيير البيئة السياسية داخل حال الدراسة، وانعكاس ذلك على تسريع أو إبطاء عملية التحول الديمقراطي.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج المختلط Mixed Methods (MMR) الذي يجمع بين التحليل الكمي والكيفي، وتحديدًا ما يعرف بـ"التصميم الاستكشافي المتسلسل Sequential) (Exploratory Mixed Methods Design، والذي يبدأ بالتحليل الكيفي يتبعه التحليل الكمي للظاهرة محل البحث، وينتهي بالنتائج التي تجمع بينهما لتعميق فهم، وتفسير الظاهرة محل البحث. (Hesse-Biber, 2010, p.71). وبالتالي تلجأ الدراسة في إطار التحليل الكيفي للمنهج الاستقرائي Analytical Induction (AI) (Hesse-Biber, et al,. 2015, p.5). وفي الشق الكمي تلجأ الدراسة لأسلوب تحليل السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square).

وبالنسبة لاختيار سنغافورة كحالة دراسة؛ نجد اختلاف بين مستوى التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي؛ ما يدفع لاختبار المحددات المختلفة لمدى تأثير أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي. كما يبدأ النطاق الزمني للدراسة عام 1981 بالتزامن مع بدء خطوات التحول نحو الديمقراطية في حالة الدراسة، وينتهي عام 2020، والذي يتزامن مع آخر انتخابات رئاسية وتشريعية في سنغافورة.

وتعددت الدراسات السابقة التي تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التحول الديمقراطي؛ حيث تناولت بعض الدراسات التأثير السياسي المزدوج لهذا النوع من الاستثمار على عملية التحول الديمقراطي. ففي النظم الاستبدادية يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا في توفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل السياسات الاجتماعية التي من شأنها تقلل فجوة عدم المساواة في الدخل، كما تتضاعف المنافع التي تحصل عليها النخب بما يؤدي في الأخير لدعم الاستقرار السياسي لهذه الأنظمة أمام أية محاولات لتغييرها (Inter alia: Bastiaens, 2013; Bak, D., & Moon,

2016; Tomashevskiy, 2016). من ناحية أخرى، يمكن أن يؤثر نوع النظام الذي ينتهي له الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز التحول نحو الديمقراطية في البلدان المضيفة، بخاصة إذا كانت "الدولة الأم" للمستثمر الأجنبي تنتمي للنظم الديمقراطية (Sun, 2014). وحللت بعض الدراسات دور دولة الرفاهة الاجتماعية في حماية النظم الاستبدادية من التحول نحو الديمقراطية من خلال آلية إعادة توزيع الموارد لشراء ولاء النخب الاجتماعية ذات التأثير؛ بما يعزز استقرار النظام؛ وهو ما تعكسه النظريات التي تناولت تأثير "لعنة الموارد" (Inter alia: Feng & Gizelis, 2002; McCullaugh, 2013). بينما استدلت دراسات أخرى على إمكانية تسبب الإنفاق على السياسات الاجتماعية في إحداث تقدم في عملية التحول الديمقراطي بفعل تأثير الحركات والائتلافات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق العدالة في توزيع الموارد؛ ومن ثم ترفع مستويات المشاركة السياسية؛ بما يؤثر إيجابًا على عملية التحول نحو الديمقراطية (Wong, 2005). وتتميز الدراسة الحالية بأنها تضيف للمحاولات القليلة للدراسات السابقة في بحث العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي. وذلك بالبحث في تأثير أبعاد هذه التنمية، وتحديدًا بعدي الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي؛ بخاصة في حالة الدراسة سنغافورة.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يعرف أولها مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها محل البحث (الاستثمار الأجنبي المباشر، ودولة الرفاهة الاجتماعية) ومفهوم التحول الديمقراطي، ومراحله. كما يعرض للتأطير النظري لتأثير بعدي التنمية الاقتصادية محل البحث في عملية التحول الديمقراطي. بينما يحلل المبحث الثاني نظريًا تأثير الظاهرة محل البحث بالتطبيق على سنغافورة. ويأتي المبحث الثالث ليختص بالتحليل القياسي. ثم الخاتمة التي تعرض لنتائج الدراسة.

المبحث الأول
الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1. الإطار المفاهيمي للدراسة

تعد مفاهيم التنمية الاقتصادية وأبعادها المختلفة، وعملية التحول الديمقراطي ومؤشراتها، المفاهيمَ الرئيسة للدراسة. كما تهتم الدراسة بتعريف المفاهيم المرتبطة ببعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية محل البحث.

1-1 التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص أهم المساهمات الغربية في تعريف التنمية الاقتصادية، فيما قدمه "شومبيتر" (Schumpeter)، في الستينيات، والذي يتضمن تحويل رأس المال من أساليب الإنتاج المعمول بها إلى أساليب جديدة، ومبتكرة لتعزيز الإنتاجية. ويظهر المفهوم مزيدًا من التمييز بين مفهومي التنمية، والنمو الاقتصادي، بأن الأخير يمكن قياسه كل ثلاثة أشهر، بينما تحقيق المكاسب في التنمية الاقتصادية قد يستغرق عقودًا أو أجيالًا (Schumpeter,1961) وجاء "سين"، (Sen) في أواخر التسعينيات ليعرف التنمية بأنها: تعزيز الاستقلالية، والحريات الموضوعية التي تسمح للأفراد بالمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية (Sen, 1999). ومن أبرز الإسهامات العربية في تعريف التنمية الاقتصادية، كان تعريف "نامق" في الستينيات، في محاولة للاهتمام بالجانب الاجتماعي، والسياسي في تعريف التنمية الاقتصادية، بأن التنمية ينبغي أن تفهم على أنها عملية اقتصادية، واجتماعية، وسياسية في الوقت عينه (نامق، 1966، ص 94).

وتتبنى الدراسة تعريفًا إجرائيًّا للتنمية الاقتصادية يعكس المفهوم الشامل لها قدمه "فؤاد مرسي" في الثمانينيات ويتمثل في: الارتفاع المنتظم لإنتاجية العمل، من خلال تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي، وإحلال تقنية أرقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية (مرسي، 1982، ص ص 91-92).

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر

لا تلقى التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر اتفاقًا، سواء بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الاقتصاديين (طنطاوي، 2017، ص ص 3-4). وفي هذا الإطار يمكن التطرق لتعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بإنه الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد، الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة، وشركة أو وحدة إنتاجية في البلد المستقبل للاستثمار.

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولًا في شركة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر، وعادة تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية (أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة) للشركة المحلية. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر في أن الأخير يتمثل في تدفقات رأس المال في مجال استثمارات المحفظة؛ والذي يتكون من المشتريات الأجنبية للأسهم، والسندات، والشهادات، والأوراق التجارية. وينقسم الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعته إلى: استثمارات جديدة، وعمليات دمج، واستحواذ، ومن حيث ملكية رأس المال إلى أربعة أنواع رئيسة: الاستثمار المشترك، والاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، ومشروعات أو عمليات التجميع، ذلك إلى جانب الاستثمار في المناطق الحرة (مبروك، 2012، ص 35).

وتتبنى الدراسة تعريفًا إجرائيًا للاستثمار الأجنبي المباشر قدمه "تودارو وسميث"، (Todero & Smith)، بأنه أحد أشكال التدفق الدولي للموارد المالية، والذي قد يأتي من خلال شركة كبيرة متعددة الجنسيات عادة يكون مقرها في الدول المتقدمة، وتسعى للحصول على فرص الربح، دون إيلاء اهتمام كبير بقضايا، مثل: الفقر، وعدم المساواة، وظروف العمل، والمشاكل البيئية، كما يمكن أن يكون لها تأثيرات تفاعلية من خلال لعب أدوار سياسية، والتأثير في صناع القرار السياسي في جميع المستويات (Todero& Smith, 2009, pp. 734-739).

3-1 الرفاهة والرعاية الاجتماعية

بدأ استخدام مصطلح "دولة الرفاه" (Welfare State) في ألمانيا في الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وكان يستخدم هذا المصطلح في مقابل مصطلح "دولة الحرب" (Warfare) State،

ثم بعد ذلك درج استخدام الكلمة ابتداءً من الثلاثينيات من القرن العشرين. وتعرف نظرية دولة الرفاهة في القاموس الأوروبي للمصطلحات "جيميت" (GEMET) بأنها: "مفهوم سياسي للحكم، في الاقتصاد الرأسمالي، تلتزم فيه الدولة بأن تضمن لكل أفراد المجتمع الحد الأدنى من مستويات المعيشة، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد، والضرائب المتدرجة، والبرامج الاجتماعية التي تشمل الجميع؛ وأبرزها الرعاية الصحية، والتعليم".

وفيما يتعلق بمصطلح "دولة الرفاهة"، الذي صاغه إسبينج أندرسون"، (Esping-Anderson) عام 1985، فإنه يشير إلى الدور الواضح للدولة في المجال الاجتماعي، الذي اتضح بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية. وميز "كو"، (KU) بين دولة الرفاهة، والرعاية الاجتماعية، بأن دولة الرفاه هي إحدى طرق تحقيق الرفاهة الاجتماعية، إلا أنها ليست كلها رعاية اجتماعية، بخاصة في إطار مناقشة تطور رفاهة الدولة في البلدان النامية. ويتفق كل من "وايت و جودمان"، (White & Goodman)، على أن سياسة الرفاهة في شرق آسيا ينطبق معها ما يسمى بـ"أنظمة الرفاهة التنموية"، وذلك بالتركيز في العوامل المنتجة من نفقات الرفاهية، التي تركز في تطوير الاقتصاد، بتصميم أنظمة ممولة للتأمين الاجتماعي يمكنها في نفس الوقت توفير موارد مالية للاستثمار في الصناعة، والبنية التحتية. وهو التعريف الإجرائي الذي تتبناه الدراسة بما يتناسب مع الغرض من دراسة أنظمة الرفاهة في الدول الشرق آسيوية (inter alia: Esping-Anderson, 1990, pp.9-54; General Multilingual Environment Thesaurus [GEMET], 2021; KU, 1995, pp.15-13; Leibfried & Obinger, 2000, p. 277; White& Goodman, 1998, p.15).

4-1 التحول الديمقراطي

يعد مفهوم التحول الديمقراطي من المفاهيم الرئيسة لهذه الدراسة، وهو المفهوم الذي أثار اهتمام العديد من الباحثين منذ منتصف الثمانينيات، بخاصة مع ما أسماه "هنتنجتون" بـ"موجات التحول الديمقراطي" الثلاث (1828-1993)، ولم يحدد لها انتهاء [1]. والتي تعني مجموعة من حركات

[1] يصف البعض ثورات الربيع العربي في موجتيها الأولى (2011)، والثانية (2019) باعتبارها موجة رابعة للتحول الديمقراطي.

الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة، وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية (هنتنجتون، 1993، ص 73).

وتشمل عملية التحول الديمقراطي عددًا من المراحل (شمس الدين، 2014، ص 86). أولها: التحول الليبرالي (Liberalisation)، والذي يعد المرحلة الأولى للتحول نحو الديمقراطية، وحدد "مينورينج" (Mainwaring)، الفارق بين التحول الديمقراطي، والتحول الليبرالي في أن الأخير يعني تخفيف إجراءات القمع، وتوسيع نطاق الحريات داخل النظام الاستبدادي، بينما التحول إلى الديمقراطية يعني تغيير الأنظمة نحو نظام سياسي مختلف. كما أن التحول الليبرالي قد لا يؤدي دائمًا إلى انتقال ديمقراطي، فقد يتم إحباطه في بعض الأحيان (Mainwaring, 1989, pp. 6-7) وثانيًا: الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition)، حيث تميز بعض الأدبيات بين لفظي الانتقال (Transition)، والتحول (Transformation)، والمقصود بالأولى الانتقال من حالة الاستبداد إلى حالة المشاركة السياسية الفعالة. أما التحول فيعني الاستمرارية، والتحول ضمن مسار واضح إلى مزيد من المكاسب الديمقراطية (الكواري، 2009، ص 27).

وأخيرًا تأتي مرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي، والتي يمكن أن تكون إما في مسار التحرك نحو ترسيخ النظام الديمقراطي أو تشكيل نظام سياسي هجين يجمع بين سمات النظم الديمقراطية، وغير الديمقراطية، أو العودة إلى شكل من أشكال النظم غير الديمقراطية أو دخول البلاد في مرحلة من الصراع الداخلي (محمود، 2014، ص 65).

2. الإطار النظري للدراسة

يهتم التأطير النظري بعرض أبرز المساهمات النظرية التي تناولت العلاقة الارتباطية بين بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي.

2-1 الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية التحول الديمقراطي

برز مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر، والقضايا المتعلقة بالعمالة وتوزيع الثروة، وسياسات التكامل الاقتصادي [2] كعوامل يمكن من خلالها إحداث هذا النوع من الاستثمار تأثيرات في عملية التحول الديمقراطي؛ فقد يؤثر مصدر الاستثمار سواء كونه قادمًا من دولة ديمقراطية أو استبدادية. فالأخيرة تميل لجذب هذا النوع من الاستثمار من الأنظمة المشابهة لها لتعزيز بقائها، ومثال ذلك روسيا التي تسيطر على النخب السياسية الإقليمية من خلال التعاون مع المستثمرين الأجانب.

وقد تضغط العمالة على الحاكم المستبد بفعل هذا النوع من الاستثمار مثلما حدث في الفلبين من تسبب الشركات المتعددة للجنسيات في تقييد ماركوس ووضعه في صراع مباشر مع الطبقة العاملة. وتفسر نظرية "الانتقاء للبقاء السياسي" لـ"دو ميسكيتا وسيمث" (De Mesquita & Smith) استخدام هذا النوع من الاستثمار لتقليل فرص حدوث تمرد على النظام السياسي المستبد من خلال مشاركة الأرباح مع النخب المتحالفة. كما تفرض سياسات التكامل الاقتصادي ما أسماه "مون هي" (Moon-hee) "قواعد النادي" التي يمكن أن تساعد البلدان النامية الصغيرة في المفاوضات الدولية في إطار مساعي تعزيز خطواتها نحو التحول الديمقراطي ومثال ذلك الاتحادات الجمركية. في المقابل قد تستغل هذه السياسات من قبل الأنظمة الاستبدادية لتعطيل مساعي التحول الديمقراطي مثلما فعلت الصين في تحالفها مع حزب الشعب في كمبوديا (inter alia: De Mesquita & Smith, 2007, pp. 270-279; Ledyaeva, Karhunen & Kosonen, 2013; Moon-hee, 1999; Un, 2009, pp. 65-81 Robertson & Teitelbaum, 2011, p. 665;Weinerman, 2011, pp.6-44).

2-2 نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي

تعتمد الدراسة في قياس الرفاهة الاجتماعية على قياس متوسط ما ينفق على الفرد من أنشطة الرفاهة الاجتماعية (محمد، 1965، ص 172)؛ والتي تشمل السكن، والتعليم، والرعاية الصحية،

[2] يقصد بسياسات التكامل الاقتصادي ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، سواء المتدفق أو الخارج من البلاد. وذلك في إطار التبادل وإزالة الحواجز التجارية بين البلدان المشاركة في هذه السياسات، للمزيد انظر:
https://www.britannica.com/topic/economic-integration

والتأمين الاجتماعي [3]. كما تبحث الدراسة تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوزيع الدخل ضمن مؤشرات دولة الرفاهة الاجتماعية.

وتدعم معظم المساهمات النظرية الارتباط القوي بين المستويات الأعلى من التعليم، واحتمالية التحول الديمقراطي ومثال ذلك النظريات المؤسسية (Institutional Theories)، التي تؤكد تأثر النخب السياسية، التي تلقت تعليمًا جامعيًا، بالقيم الديمقراطية الليبرالية؛ ما يعزز احتمال أن تتحول إلى نواة لحركات معارضة. في المقابل يتسبب الإهمال متعمد من قبل النظم الاستبدادية في تقويض المهارات السياسية للشباب مثال الفلبين، في المقابل قد توجه النظم الاستبدادية بزيادة الإنفاق على التعليم في إطار نظرية "تكلفة الفرصة البديلة" أي تفضيل الفرص الاقتصادية التي يوفرها التعليم كبديل عن التغيير السياسي.

وقد يتسبب تراجع الإنفاق الحكومي على برامج الصحة أو الإسكان في زيادة التعبئة الاجتماعية التي تدفع لتغيير النظام مثلما شهدت السلفادور بداية القرن الحالي، والفلبين فترة حكم ماركوس. في حين تلجأ أنظمة استبدادية أخرى للإنفاق على الصحة كتعويض عن غياب الممارسات الديمقراطية والتكيف مع الأوضاع الاستبدادية مثلما فعلت الصين تحت إدارة "هو جينتاو" خلال العقد الأول من القرن الحالي، وهو ما يسمى بـ"سياسة رفاهة موجهة للتعويض".

وهو ما تفعله برامج المعاشات القاعدية والتي يسميها "كونتسن وراسموسن"، (Knutsen& Rasmussen) بـ"سلع النادي"، (Club Goods)، حيث حافظت هذه الأنظمة على كثير من الحكام الاستبداديين في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وفيما يتعلق بأهمية الدخل في تحديد مستوى الديمقراطية، ورغم أطروحة "ليبست"، (Lipset) في الخمسينيات من الارتباط الطردي بينهما في إطار نظريته للتحديث، إلا أن آخرين اشترطوا لفاعلية هذه الارتباط أن يكون الاقتصاد غير ريعي، وألا يسيطر على البيئة الدولية قوى عظمى استبدادية. وقدم "روبنسن"، (Robinson)، نموذجًا نظريًّا يكشف استخدام الأنظمة الاستبدادية لإعادة توزيع الدخل كتنازل لإحباط أية محاولات لتغيير النظام

---

[3] يُعرَّف التأمين الاجتماعي على أنه نظام للحفاظ على الدخل المرتبط بكبار السن والمرضى وإعانات البطالة والأمومة وإصابات العمل. ويُنظر إليه أيضًا على أنه 'الجوهر التاريخي' لدولة الرفاهة.
Hu, A. (2007). ***Social Insurance in Twentieth-century China: A Global Historical Perspective***. (A doctoral dissertation of Philosophy in History in the Graduate School of Arts and Sciences of Northeastern University).

مثل الحزب الشيوعي الصيني، أو جيش التوتسي في بوروندي، أو ملاك الآراضي في جزر بامباس في الأرجنتين في القرن التاسع عشر. بينما تناول "هول"، (Houle) فرضية التحول الديمقراطي بفعل غياب المساواة في الدخل، بخاصة في الأنظمة التي تتمتع بمستويات تنمية اقتصادية متوسطة نتيجة الصراع مع القوى العاملة التي تعد مصدر للتهديد الثوري؛ (مثال الأرجنتين عام 1983، و بوليفيا عام 1982، وبيرو عام 1980، وأوروغواي عام 1985) (inter alia: Benavot, 1996, p. 386; Boix, 2009, pp. 18-19; Co, 2004, pp. 45- 64; Grossman, 1999, pp. 267-283; Hollenbach, Magat & Pierskalla, 2018, pp. 1-56; Knutsen &Rasmussen,2018, pp. 659-695; Lipset,1959, p.77; Lup, 1992, pp. 38-52; Murphy, 2007; Yu, 2009, pp. 186-222; Robinson,2006, p. 505; Houle, 2016, pp. 503-529; Sanborn & Thyne, 2014, p. 792).

المبحث الثاني
التحليل النظري لتأثير أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة خلال الفترة (1981-2020)

يتناول هذا المبحث التحليل النظري لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية كبعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية محل البحث في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة خلال الفترة (1981–2020). وفي ضوء ما قدمه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، يقتصر التحليل في سنغافورة على مرحلة التحول الليبرالي (1981–2020)؛ نظرًا لأن البلاد لم تبرح هذه المرحلة منذ بدء اتخاذ خطوات تجاه الانفتاح السياسي بداية الثمانينيات.

1. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة

يمكن تناول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر سواء المتدفق أو الخارج في مراحل عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، بالنظر لتأثير مصدر هذا النوع من الاستثمار؛ حيث لم تحقق عملية التحول الديمقراطي تقدمًا ملحوظًا منذ أن بدأت مرحلة التحول الليبرالي منتصف الثمانينيات حتى تحت تأثير الارتباط الاقتصادي والنفوذ الغربيين. وذلك لنجاح حكومة حزب العمل الشعبي في تحييد تأثير

الارتباط الغربي بفعل ما أسماه ليندج (Liyanage) تماسك القوة التنظيمية للدولة (Organizational power) [4] نتج عنها ما يمكن وصفه بـ"الاستبدادية المستقرة". يضاف إلى ذلك تراجع الدافع لتغيير الواقع نتيجة للنجاح الاقتصادي. إلا أنه بوصول "لي هسين لونج" إلى رئاسة مجلس الوزراء منذ عام 2004 وحتى الآن تراجعت القوة التنظيمية؛ حيث أصبح النظام أكثر عرضة للضغط والتأثر بالارتباط بالغرب. أدى ذلك إلى ظهور ما يمكن وصفه بـ"الاستبدادية غير المستقرة" حاليًا في سنغافورة في ظل تقليص السيطرة على وسائل الإعلام، التي يعتبرها البعض مؤشر جيد نحو احتمالية حدوث تقدم في عملية التحول الديمقراطي (Liyanage, 2018, pp.35-55). ويوضح شكل (2–1) تأثير الارتباط والنفوذ الغربي في استقرار الاستبدادية في سنغافورة خلال الفترة (1957–2018).

شكل (2–1)

تأثير النفوذ الغربي في استقرار الاستبدادية في سنغافورة خلال الفترة (1957–2018)

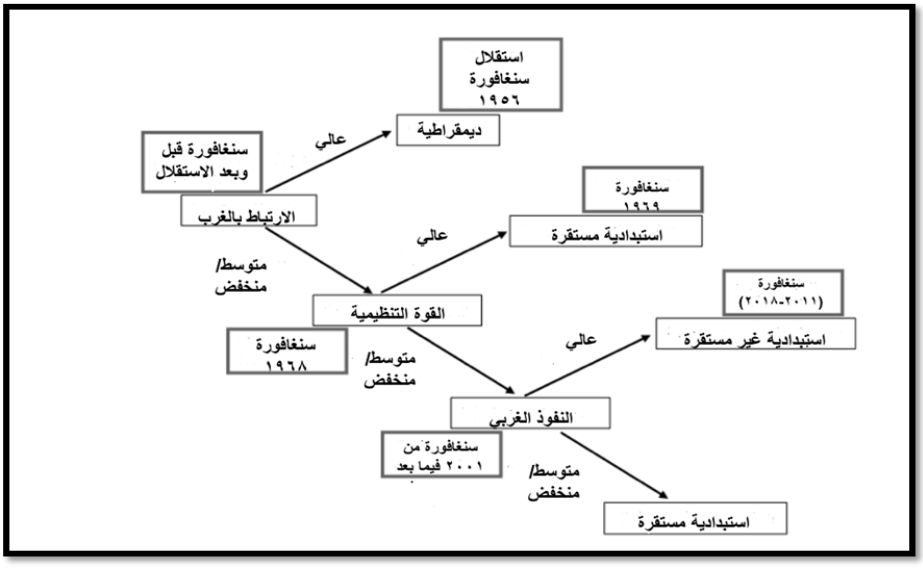

المصدر:

Liyanage, S. W. (2018). ***Democratization of Singapore from 1957-2004.*** (A master dissertation of Arts in security studies civil-military relations, Naval Postgraduate School Monterey, United States), p, 54.

---

[4] يعرف ليندج (Liyanage) القوة التنظيمية للدولة بأنها سيطرة الحكومة القوية والمباشرة على البرلمان، ومجالس التنمية الاقتصادية، والنظام القانوني، ووسائل الإعلام.

وفيما يتعلق بتأثير العمالة وتوزيع الثروة، اتجهت سنغافورة لاسترضاء الشركات الأجنبية من خلال تدابير غير صديقة للعمالة بتقليص الحقوق النقابية. وواجهت المعارضة باستخدام أجهزة الدولة القمعية إذا لزم الأمر لإبقاء الأجور منخفضة لجعل البلاد جاذبة للشركات الأجنبية. وامتد تأثير هذا النوع من الاستثمار لتفاوت توزيع الدخل؛ نظرًا لاقتصار التوظيف على العمالة ذات المهارات العالية، التي ارتفعت أجورها مع ارتفاع الأسعار بعد أن أصبحت المعيشة في سنغافورة عالية التكلفة، وهي مشكلة للأسر ذات الدخل المنخفض.

وانعكست تبعات هذه المشكلة في معاناة حزب العمل الشعبي لخسارة مجتمعة في الأصوات تصل إلى 15% خلال الانتخابات العامة في عامي 2006 و2011. أدى ذلك لوضع الحكومة سياسة مالية لإعادة التوزيع بتقديم برامج رعاية اجتماعية وصحية إلى الفقراء، وكبار السن. ولاقت هذه السياسات قبولًا شعبيًا تمثَّل في ارتفاع نسب التصويت للحزب الحاكم في انتخابات عام 2015، لتصل إلى (%69.9) (inter alia Kim, 2015, p.196; Tselichtchev & Debroux, 2012, p.195; Rodan, 2016, p.211; Dow Jones Institutional News, New York, 14 Sep 2015 ; Ridzuan, Ismail & Che Hamat, 2017, pp.12-17).

وجاء تأثير سياسة التكامل الاقتصادي في سنغافورة، يتمثل في سياستها التكاملية الاقتصادية في مثلث النمو [5]، وعضويتها في رابطة دول جنوب شرق آسيا "الآسيان" بمثابة المرساة السياسية والاقتصادية لسنغافورة لتحقيق الاستقرار السياسي (inter alia: Lim, 2017, pp. 209-212; Siddiqui, 2010, pp. 19-20).

ونستنتج مما سبق نجاح سنغافورة في تحييد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث تقدم في عملية التحول الديمقراطي بفعل التنوع في استخدام أدوات العصا والجزرة في مواجهة عواقب الطموح الاقتصادي المتزايد على السياسات الاجتماعية بما يحول دون حدوث أية تغييرات سياسية.

---

[5] مشروع مثلث النمو بين الهند وماليزيا وسنغافورة لإنشاء مناطق تكامل اقتصادي وإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

2. تأثير نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة

وفقًا للإطار النظري، يمكن تناول نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية من خلال دراسة تأثير مجموعة من العوامل؛ وهي: الإنفاق الحكومي على برامج التعليم، والصحة، والإسكان، والتأمين الاجتماعي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل في التحول الديمقراطي في سنغافورة. حيث اهتم الإنفاق الحكومي بالاستثمار في التعليم بما يخدم التنمية الاقتصادية التي تحافظ على الهيمنة والشرعية السياسية للنظام؛ ما جعل المواطنين يعتادون على الحراك الاجتماعي الذي يولده التعليم من أجل تحقيق الثروة المادية حتى ولو كان ذلك على حساب الحريات السياسية. ويوضح شكل رقم (2–2) تطور نصيب كل طالب من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم سنويًّا في سنغافورة خلال الفترة (1986–2020)؛ الذي بدأ بإجمالي إنفاق وصل إلى 25 ألفًا و882 دولارًا أمريكيًّا عام 1986، ليزيد بعدها تدريجيًّا ليصل إلى 93 ألفًا و587 دولارًا أمريكيًّا عام 2020، بإجمالي نسبة زيادة تصل إلى 262% مقارنة بعام 1986. كما توضحه بيانات جدول رقم (2–1) في ملحق الدراسة.

شكل رقم (2–2)

تطور نصيب كل طالب من الإنفاق الحكومي على التعليم سنويًّا في سنغافورة خلال الفترة (1986–2020)

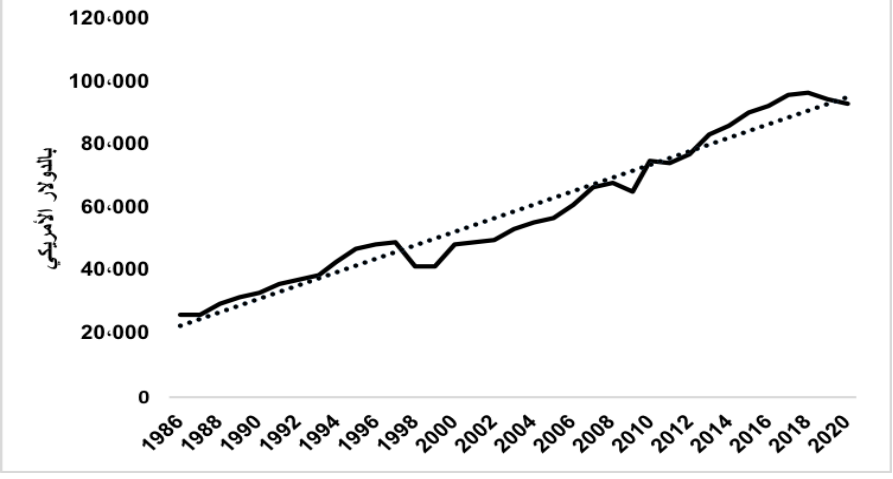

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات إدارة الإحصاءات الرسمية في سنغافورة https://tablebuilder.singstat.gov.sg/table/TS/M850011#!

وأظهرت نتائج دراسة تجريبية قصور معرفة معظم الطلاب بالمدارس الثانوية بالديمقراطية أو الانتخابات. كما تخضع عملية صنع القرار في الجامعات السنغافورية للتأثير الحكومي، واتباع سياسات لتجنيد طلاب الجامعات بما يمنع أي احتجاج سياسي بداخلها. إلا أن استطلاعات الرأي خلال فترة انتخابات عامي 2011 و2015، كشفت الارتباط بين التعليم العالي وغياب تفضيل الأشخاص لطبيعة النظام الحالي. بل أرجع البعض التراجع التاريخي لنسب التصويت للحزب الحاكم (60%) في انتخابات عام 2011 إلى تصويت نسب كبيرة من الشباب المتعلم لحزب العمال المعارض.

وقد يرجع ذلك لتسبب سياسات إصلاح التعليم، نهاية السبعينيات، في ترسيخ الامتياز الطبقي الذي حرم الطلاب المنتمين إلى الأسر ذات الدخل المنخفض من فرص الصعود المجتمعي. الأمر الذي هدد التماسك الاجتماعي ومن ثم الشرعية السياسية للنظام. وهو ما دفع الحكومة خلال العقد الأخير للاهتمام بتعزيز هذا التماسك من خلال الدعوة التي أطلقها مطلع عام 2004 نائب رئيس الوزراء آنذاك، "لي هسينج لونج"، بتعزيز المشاركة المدنية والمشاورات. ومنذ ذلك الحين اتسم المجتمع المدني بمزيد من التحرر الذي عزز المشاركة العامة للمواطنين في تشكيل السياسات على المستوى الوطني (inter alia: Chia, 2015, pp.281-290; Ho, 2019, pp. 497-506; Im Sik & Križnik, 2017, pp. 94-95; Kawanaka, 2019, p.331; Lee & Gopinathan, 2004, p.130; Rahim & Yeoh, 2019, pp. 117- 118; Sim & Krishnasamy, 2016, pp. 46-52; Tan, 2003, pp.49-51;).

وأدى ضعف المجتمع المدني لاستمرار التراجع الحكومي في الإنفاق على الصحة في مقابل منح مسئولية هذا الإنفاق لقوى السوق والأسرة، واقتصار التدخل عند الضرورة. ولكن بمجئ فيروس (كوفيد -19)، نهاية 2019، برز غياب العدالة الاجتماعية في توفير الحماية الصحية للعمال المهاجرين وكبار السن، الذين استمروا في العمل تحت ظروف الإجراءات الاحترازية من الوباء. كما كشفت معاناة الأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض من توفر فرص التعلم عن بعد غياب المساواة الاجتماعية والاقتصادية دفعت بانخفاض نسبة التصويت للحزب الحاكم في انتخابات يونيو 2020 (61%)، وهي ثاني أدنى نسبة تصويت في تاريخ حزب العمل الشعبي (inter alia: Chua & Wong, 2020, pp. 495-503; Ramesh & Bali, 2019, p.46; Teo, Yeoh & Ong, 2008, p.94).

ويعكس شكل رقم (2–3) حجم الإنفاق الحكومي على برامج الصحة كنسبة من إجمالي النفقات العامة في سنغافورة خلال الفترة (1997–2020)؛ والذي بدأ بنسبة 3.1% عام 1997 لينخفض بعدها تدريجيًّا ليصل إلى 1.6% عام 2006، قبل أن يعاود الارتفاع عام 2007 بنسبة 2.6% ويظل في حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض الطفيف إلى أن يصل إلى أعلى نسبة إنفاق عام 2019 بواقع 8.4% لينخفض ثانية إلى 7.1% عام 2020، بنسبة تغير تصل إلى 131% مقارنة بعام 1997. كما توضحه بيانات جدول رقم (2–1) في ملحق الدراسة.

شكل رقم (2–3)

الإنفاق الحكومي على برامج الصحة كنسبة من إجمالي النفقات الحكومية في سنغافورة خلال الفترة (1997–2020)

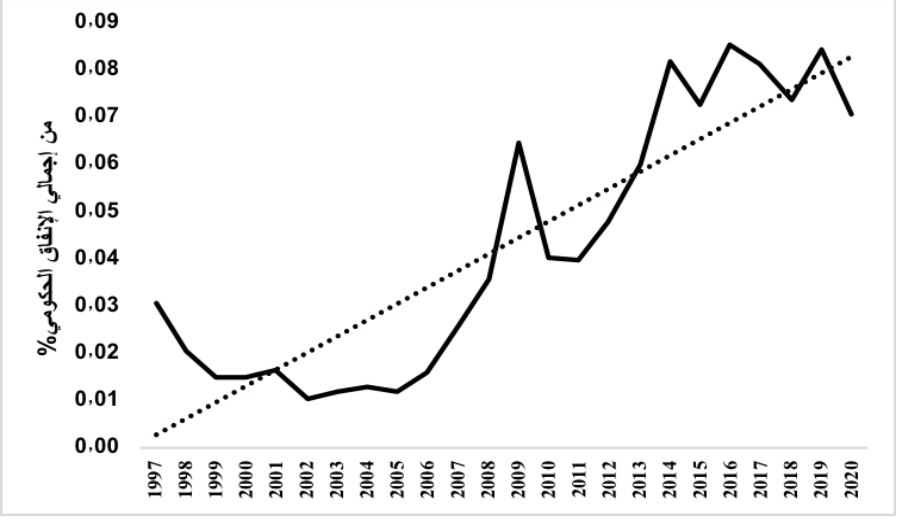

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات إدارة الإحصاءات الرسمية في سنغافورة https://tablebuilder.singstat.gov.sg/table/TS/M850011#!

ويعكس نظام الإسكان في سنغافورة تشابك الثروة بالسلطة فيما يمكن أن يسمى بـ"ديمقراطية امتلاك المنازل"؛ وذلك بإنشاء مجالس بلدية ربطت الولاء السياسي بتطوير التجمعات السكنية بحسب انتمائها إلى الدوائر الانتخابية المختلفة، وبعثت رسالة بأن الطريقة التي يصوت بها السنغافوريون في الانتخابات ستؤثر في قيمة الشقق السكنية الخاصة بهم. ففي حال إهمال الخدمات المتعلقة بالعقارات والمرافق المحيطة بها يمكن أن تقل قيمتها السوقية؛ الأمر الذي انعكس على احتواء التصويتُ للمعارضةَ

في انتخابات عامي 1988 و1991. إلا أن التغييرات التي شهدها نظام الإسكان عام 2000 أدت لزيادة أعباء الرهن العقاري للشباب المتزوجين. واعتقد البعض أن ذلك كان أحد أسباب انخفاض نسب التصويت للحزب الحاكم في الانتخابات العامة لعام 2011 لأدنى مستوى له منذ استقلال البلاد في الخمسينيات – 60%– كما انخفضت الحصة البرلمانية لأعضاء الحزب الحاكم من 98% إلى 93% (inter alia: Chua, 2014, p.521; Tremewan, 2006, pp. 93-94; Lim, 2014, p. 214).

وجاء تأثير معاشات التقاعد في تسبب انخفاض رصيد هذه المعاشات في صندوق الادخار المركزي في انخفاض نسب التصويت للحزب الحاكم في انتخابات عام 2006؛ ما دفع الحكومة لإجراءات لإصلاح نظام المعاشات بدأت عام ٢٠٠٧ للحفاظ على ثروة النظام الانتخابية (inter alia: Chen, 2010, p.109; Tremewan, 2006, p.98). ويوضح شكل رقم (2–4) النصيب المخصص للمتقاعدين من إجمالي مساهمات صندوق الادخار المركزي (CPF) في سنغافورة خلال الفترة (2006–2020)، والذي شهد زيادة تدريجية من 6.4% عام 2006 إلى 16.8% عام 2020 بنسبة زيادة تصل إلى 163% توضحه بيانات جدول رقم (2–1) في ملحق الدراسة.

شكل رقم (2–4)

المخصص للمتقاعدين كنسبة من إجمالي مساهمات صندوق الادخار المركزي (CPF) في سنغافورة خلال الفترة (2006–2020)

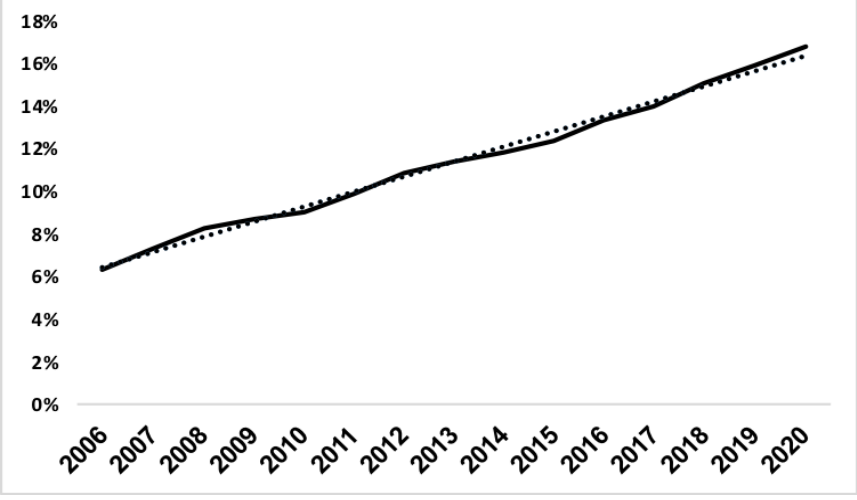

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على بيانات موقع الحكومة السنغافورية
Singapore Government Agency Website at:
https://www.cpf.gov.sg/employer/infohub/reports-and-statistics/cpf-statistics

فيما يتعلق بتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوزيع الدخل في التحول الديمقراطي، أثمرت محاولات الحكومة السنغافورية لاسترضاء الطبقة الوسطى عن محدودية المطالبة بالتحول نحو الديمقراطية؛ بخاصة أن هذه الطبقة انحازت إلى الأولوية المادية على حساب الإصلاح الديمقراطي. إلا أنه مع مع بداية القرن الحالي ظهرت التفاوتات في الدخل لتصل في المتوسط خلال العقدين الماضيين إلى *−+(0.46)[6]، وهو معدل مرتفع نسبيًا في ظل غياب وجود حد أدنى للأجور. دفع ذلك لمعاناة حزب العمل الشعبي من خسارة مجتمعة في الأصوات تصل إلى 15% خلال الانتخابات العامة في عامي 2006 و2011.

ولم تؤتِ إجراءات الحكومة في تحسين غياب المساواة ثمارها إلا خلال العقد الأخير وتحديدًا بعد انتخابات عامي 2011 و2015؛ حيث كشفت نتائج استطلاعات الرأي دعم الأشخاص من فئة الدخل المنخفض لاستمرار الوضع الراهن دون تغيير. ما يؤكد دور توزيع الموارد بحسب المحسوبية السياسية في استمرار هيمنة الحزب الحاكم الذي جعل الطبقة ذات الدخل المنخفض لا تحتاج إلى المؤسسات الديمقراطية (inter alia: Kawanaka, 2019, p.331; Kong, 2011, pp. 75-77; Mukhopadhaya, 2003, p.66; Rodan, 2016, p.211; Wisnu, 2007, p.315).

ويوضح الشكل رقم (2–5) تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي سنويًا في سنغافورة خلال الفترة (1981–2020)، بنسبة زيادة تصل إلى 985% خلال نفس الفترة. توضحه بيانات جدول رقم (2–1) في ملحق الدراسة.

---

[6] قام الباحثون بحساب متوسط معامل جيني خلال الفترة من (2000-2020) بالاعتماد على بيانات شبكة الإحصاءات الرسمية في سنغافورة.
https://tablebuilder.singstat.gov.sg/table/CT/17733

الشكل رقم (2-5)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سنغافورة خلال الفترة (1981-2020)

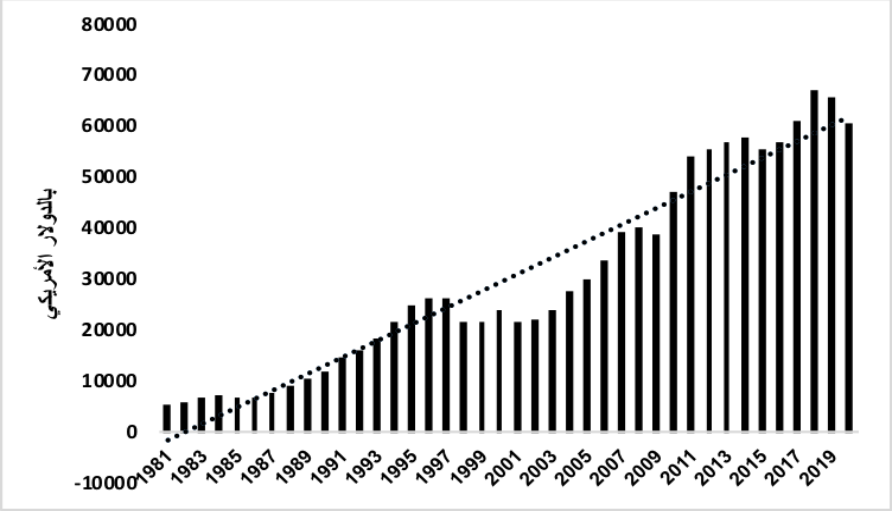

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NY.GDP.PCAP.CD&country=SGP#

ونستنتج مما سبق، تأثير نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، حيث جاء تأثير الإنفاق الحكومي على برامج التعليم، والصحة، والإسكان، والتأمين الاجتماعي بما يعزز شرعية النظام وبقاؤه في السلطة ومقاومة صعود المعارضة، في ظل تراجع دور المجتمع المدني. كما واجه النظام عدم المساواة في الدخل باستخدام المحسوبية السياسية في توزيع الموارد بما يحفظ بقاؤه أمام أية محاولات نحو التقدم في عملية التحول الديمقراطي.

المبحث الثالث

التحليل القياسي لتأثير أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة خلال الفترة (1990-2020)

اعتمدت الدراسة في التحليل القياسي لتأثير بعدي التنمية الاقتصادية محل البحث وهما الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية على طريقة بيانات السلاسل الزمنية

(Time Series) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least square) للتحليل القياسي وذلك لتمتعها بعدة ميزات؛ أهمها أن هذه الطريقة تعطي تقديرات كفؤة (Efficient Estimators) يمكن الاعتماد على نتائجها في التفسير. (جيجاراتي، 2015، ص 149) وذلك بتصميم نموذج لحالة الدراسة.

3-1 متغيرات النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى تأثير تقدير الاستثمار الأجنبي المباشر ودولة الرفاهة الاجتماعية كبعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي؛ ومن ثم فإن الأخير هو المتغير التابع وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق والخارج)، والإنفاق الحكومي على التعليم، والإسكان، ومعامل جيني للتفاوت في توزيع الدخل هي المتغيرات المستقلة. كما هو موضح بالدالة التالية:

$$\boldsymbol{lnDEMO_t = f(lnTFDI_t, lnEDU_t, lnHOUS_{it}, lnGINI_t)}$$

حيث:

$(\boldsymbol{DEMO})$ تعبر عن المتغير التابع في الدراسة وهي عملية التحول الديمقراطي، واعتمدت الدراسة على بيانات مؤشر الديمقراطية الانتخابية (The Electoral (Democracy Index (EDI، ضمن مؤشر تنوع الديمقراطية [7] (Varieties of) Democracy)، حيث يقيس كيفية الانتقال في مراحل التحول الديمقراطي المختلفة من خلال رصد مستوى التطور خلال فترات انعقاد الانتخابات. و$(\boldsymbol{TFDI})$ يعبر عن إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء كان هذا النوع من الاستثمار متدفقًا إلى البلاد أو خارجًا منها في سنغافورة. وفيما يتعلق بمؤشرات نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في سنغافورة، نجد أن $(\boldsymbol{EDU})$ يمثل متغير الإنفاق الحكومي على التعليم، واعتمدت الدراسة لقياسه على

[7] يعد مؤشر تنوع الديمقراطية أحدث المؤشرات العالمية التي تتناول بشكل أكثر دقة مستوى التحول الديمقراطي من خلال عدد من المؤشرات الفرعية، تندرج تحت اسم The Episodes of Regime Transformation (RET). للمزيد انظر:

Maerz, S. F., et al., (2021)." A framework for understanding regime transformation: introducing the ERT dataset. V-Dem", Varieties of Democracy Institute; University of Gothenburg - Department of Political Science, p. 113.

Wilson, M. C., & Boese-Schlosser, V. A. (2020). Empirical Dimensions of Electoral Democracy. Varieties of Democracy Institute; University of Gothenburg - Department of Political Science, p, 109.

بيانات نصيب كل طالب من الإنفاق على التعليم في جميع المراحل الدراسية، و($\boldsymbol{HOUS}$) تمثل نصيب الإنفاق الحكومي على برامج الإسكان من إجمالي الناتج المحلي. و($\boldsymbol{GINI}$) يمثل معامل جيني ويقيس التفاوت في توزيع الدخل، ويتراوح من صفر كحد أدنى إلى مئة كحد أقصى. و($\boldsymbol{ln}$) تعبر عن اللوغاريتم الطبيعي (Natural Logarithm)؛ وذلك حتى تعبر نتائج التقدير عن المرونات.

3-2 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات المتعلقة بسنغافورة خلال الفترة (1990-2020). على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، للحصول على إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق إلى الداخل والخارج)، وبيانات المكتب الإحصائي الوطني في سنغافورة (Singapore department of statistics) للحصول على بيانات مؤشر نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم، موقع صندوق النقد الدولي (IMF) للحصول على بيانات الإنفاق الحكومي على برامج الإسكان من إجمالي الناتج المحلي. وقاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة (WID) للحصول على بيانات معامل جيني.

3-3 الارتباط بين متغيرات الدراسة

تلجأ الدراسة لتقدير قيمة معامل تضخم التباين (The Variance Inflation Factor VIF)، الذي يوضح ما إذا كان هناك ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة في حال زيادة قيمة هذا المعامل للمتغير عن (10) (O'brien, 2007, pp. 673-690). وذلك في سبيل تجنب مشكلة عدم كفاءة تقدير المعلمات داخل النموذج؛ ففي حال وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة يتسبب ذلك في وجود مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (Multi-collinearity)، وهي إحدى المشكلات التي تجعل نتائج المعلمات المقدرة غير موثوق في الاعتماد عليها في تفسير العلاقات بين المتغيرات داخل الدراسة.

وفي نموذج بيانات السلاسل الزمنية لدولة سنغافورة، نجد نتائج معامل (VIF) (جدول 3-1) أوضح عدم وجود ارتباط بين عدد من المتغيرات المستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق والخارج)، الإنفاق الحكومي على التعليم وبرامج الإسكان، ومعامل جيني؛ أي أن النموذج يمكن أن يتضمن هذه المتغيرات معًا دون أن يؤثر على صحة نتائج النموذج في تفسير العلاقات محل البحث؛ نظرًا لانخفاض قيمة الارتباط المتعدد بين المتغيرات السابقة عن 10. وبالتالي، يمكن اختيار متغير

الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق والخارج)، والإنفاق الحكومي على التعليم، وبرامج الإسكان، ومعامل جيني كمتغيرات مستقلة في نموذج سنغافورة. [8]

جدول (3–1)

معامل تضخم التباين (VIF) لنموذج سنغافورة

Centered VIF	Variable
8.835	LnFDI
9.164	Ln EDU
4.250	lnHOUS
3.610	lnGINI

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

3–4 نموذج بيانات السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لدولة سنغافورة

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام المربعات الصغرى للتحليل القياسي لتأثير بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية محل البحث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، وذلك من خلال الخطوات الآتية:

3–4–1 تعيين النموذج

يأتي شكل نموذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال معادلة (3–1) الآتية:

$$lnDemo_t = a \quad + \beta_1 lnTFDI_t + \beta_2 lnEDU_t + \beta_3 lnHOUS_t + \beta_4 lnGINI_t + u_t$$

(3-1)

[8] استبعد متغيران: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومتغير الصحة؛ نظرًا إلى ارتفاع قيمة معامل ارتباطهما مع باقي متغيرات النموذج، وعليه فإن إدراجهما في النموذج يزيد من احتمالية معاناة النموذج من وجود مشكلة ارتباط متعدد.

حيث تعبر (a) عن ثابت الدالة، و(β) تعبر عن معاملات الانحدار المقدرة للنموذج، (u_t) تعبر عن حد الخطأ العشوائي، و(t)، تمثل البيانات السنوية من 1990 حتى 2020 حيث $t = 1, 2, 3, \ldots\ldots$. وذلك باختبار الفرضية القائلة بأن $\beta_1 > 0, \beta_2 > 0, \beta_3 > 0, \beta_4 > 0$

3-4-2 نتائج تقدير النموذج

يمثل جدول رقم (3-2) نتائج تقدير نموذج تحليل السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين بعدي التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي في سنغافورة. كما يوضح جدول رقم (3-1) في ملحق الدراسة بيانات متغيرات النموذج.

جدول رقم (3-2)

نتائج نموذج التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لدولة سنغافورة

Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.518	**0.655**	**0.006**	**lnTFDI**
0.001	**3.724**	**0.107*** **	**LnEDU**
0.015	**-2.613**	**-0.030** **	**LnHOUS**
0.013	**2.657**	**0.211** **	**LnGINI**
0.000	**-8620**	**-1.910*** **	**C**
		0.870	**R-Squared**
		0.849	**Adjusted R^2**
		1.24	**Durbin-Watson**
		43.127* (0.000)**	**F-Statistic (Prob)**

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

(***)، (**) تشير إلى مستوى المعنوية (1%) و(5%) على الترتيب.

بالنظر في معنوية قيمة (F-statistic)، يتضح رفض الفرض العدم، الذي يقضي بغياب قدرة النموذج على التفسير؛ ما يعني أن العلاقة الكلية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مجتمعة معنوية إحصائيًا عند مستوى معنوية 1%، وكذلك قيمة معامل التحديد (R^2) حيث توضح أن 87% تقريبًا من التغيرات في اللوغاريتم الطبيعي لمتغير التحول الديمقراطي (DEMO) يمكن تفسيره

باللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج والمعبرة عن بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية؛ ما يعني قدرة تفسير المتغيرات الأخيرة للظاهرة محل الدراسة.

ويمكن تفسير النتائج في ضوء المسح النظري والدراسة التحليلية للدراسة من خلال النقاط الآتية:

أولًا: الاستثمار الأجنبي المباشر والتحول الديمقراطي في سنغافورة

بالنظر في فاعلية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التحول الديمقراطي في سنغافورة نجد نتائج نموذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى (جدول 3–2) تظهر عدم معنوية تأثير هذا المتغير. ويمكن تفسير ذلك في ضوء النقاط الآتية:

1. أدت سيطرة الحزب الحاكم في سنغافورة على السلطة بفعل ما يمكن تسميته بالديمقراطية المزيفة للحد من تأثير مصدر الاستثمار الأجنبي في عملية التحول الديمقراطي في ظل غياب الدافع للتغيير بفعل النجاح الاقتصادي. إلى جانب ما أسماه البعض بـ"القوة التنظيمية" للنظام التي أدت إلى تحييد تأثير الارتباط بالغرب عن طريق هذا النوع من الاستثمار، ومن ثم الدفع بعملية التحول الديمقراطي نحو نقطة معينة يصبح بعدها التقدم منخفضًا نسبيًّا (Levitsky & Way, 2002, p.54).
2. أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإضرار بالطبقة العاملة في سنغافورة، التي عانت من ضياع حقوقها لصالح جذب رأس المال الأجنبي، ساهم ذلك في مضاعفة معاناة الأسرة الفقيرة، إلا أن القوى العمالية لم تستطع إحداث أي تأثير في النظام بفعل استخدام أجهزة الدولة القمعية ضدها لإبقاء الأجور منخفضة في سبيل جذب الشركات الأجنبية؛ ومن ثم نجح النظام الحاكم في تحييد تأثير هذه السياسات على استقرار النظام السياسي. إلى جانب تكثيف الحكومة إجراءات دعم برامج الرعاية الاجتماعية، والصحية للفقراء وكبار السن لتخفيف معاناة هذه الفئات، جاءت ثمارها في استمرار حصول الحزب الحاكم على أغلبية الأصوات خلال الانتخابات طوال أربعة عقود عطلت معها التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المعالم الرئيسة لتقدم عملية التحول الديمقراطي (Dow Jones Institutional News, New York, 14 Sep 2015).

3. ساهمت سياسة التكامل الاقتصادي الإقليمي في سنغافورة في دعم النمو الاقتصادي الداخلي وتقليل تأثير الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المحلية، إلى جانب تعزيز الروابط الإقليمية التي عززت بدورها الاستقرار السياسي للنظام داخل سنغافورة في مواجهة أية رغبة للتغيير أو زعزعة هذا الاستقرار (Dent, 2002, pp.146-152).

ثانيًا: تأثير نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية والتحول الديمقراطي في سنغافورة

يمكن تناول نتائج نموذج بيانات السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى جدول رقم (3-2) للتعرف على مدى اختلاف فاعلية تأثير أنشطة نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة من خلال النقاط الآتية:

- **الإنفاق الحكومي على التعليم (EDU) والتحول الديمقراطي**

أظهرت نتائج النموذج (جدول 3-2) فاعلية التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على التعليم في التحول الديمقراطي في سنغافورة، حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بنسبة 1% تزيد عملية التحول الديمقراطي بحوالي (0.107%) عند مستوى معنوية 1%. ويمكن تفسير ذلك في إطار المسح النظري والدراسة التحليلية للدراسة في النقاط الآتية:

- أدت سياسات إصلاح التعليم في سنغافورة إلى ترسيخ الامتياز الطبقي وحرمان الأسر ذات الدخل المنخفض من فرص الصعود المجتمعي؛ ومن ثم زاد تفاوت الدخل في ظل غياب تكافؤ الفرص في التعليم وأدى ذلك إلى تهديد التماسك المجتمعي، والشرعية السياسية للنظام (Tan, 2003, pp. 49-51). التي دفعت الحكومة خلال العقد الأخير إلى فتح مساحات للمشاركة العامة، وتعزيز المشاورات الاجتماعية، وإعطاء مزيد من التحرر للمجتمع المدني (Im Sik & Križnik, 2017, pp. 94-95). يمكن من خلاله تفسير التأثر الإيجابي الطفيف لعملية التحول الديمقراطي.
- كشفت استطلاعات الرأي الارتباط بين تلقي مستويات عالية من التعليم وغياب تفضيل الأشخاص لطبيعة النظام الحالي في سنغافورة (Kawanaka, 2019, p.331). كما أرجع البعض التراجع التاريخي لنسب التصويت للحزب الحاكم في انتخابات عام 2011 إلى تصويت نسبة كبيرة من

الشباب المتعلم لحزب العمال المعارض في محاولة للتطلع إلى نظام أكثر ديمقراطية (Ho, 2019, pp, 497-506).

- **الإنفاق الحكومي على برامج الإسكان (HOUS) والتحول الديمقراطي**

أظهرت نتائج النموذج (جدول 3-2) معنوية التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على برامج الإسكان في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة حيث إن زيادة الإنفاق على برامج الإسكان بنسبة 1% تخفض عملية التحول الديمقراطي بحوالي (0.030)، ويمكن تفسير ذلك في ضوء النقاط الآتية:

- أدت سياسات الحكومة السنغافورية تجاه برامج الإسكان إلى تعزيز النمو الاقتصادي طوال العقود الماضية؛ الأمر الذي دعم المال والشرعية السياسية للنظام الحاكم الذي انعكست على سيطرته على السلطة البرلمانية لعقود ومن ثم تركت تأثيراتها السلبية في عملية التحول الديمقراطي. (Chua, 2014, . p. 521).
- ربط الحزب الحاكم في سنغافورة بين الولاء السياسي وتطوير برامج الإسكان في الدوائر الانتخابية المختلفة كورقة ضغط يمكن من خلالها تقويض نسب التصويت للمعارضة بحيث تظل في أدنى مستوى لها، الأمر الذي أدى إلى اختفاء التداول السلمي للسلطة، وإحداث تأثير سلبي في عملية التحول الديمقراطي (Tremewan, 2006).

- **التفاوت في توزيع الدخل (GINI) والتحول الديمقراطي**

أظهرت نتائج النموذج (جدول 3-2) التأثير المعنوي الإيجابي للتفاوت في مستوى توزيع الدخل في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، حيث إن زيادة التفاوت بنسبة 1% تزيد عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة بحوالي (0.211%) عند مستوى معنوية 5%، ويمكن تفسير ذلك بتسبب زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، وارتفاع تكاليف المعيشة في خسارة مجتمعة للحزب الحاكم تصل إلى 15% خلال الانتخابات العامة في عامي 2006 و2011 (Rodan, 2016, p. 211). ما يفسر التأثير الطفيف في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة بفعل التفاوت في توزيع الدخل.

3-4-3 الاختبارات التشخيصية للنموذج

اعتمدت الدراسة لاختبار مدى صحة نتائج نموذج السلاسل الزمنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى على عدد من الاختبارات: (التوزيع الطبيعي جارك بيرا Jarque-Bera، والارتباط الذاتي

Breush-Godfrey، وعدم ثبات التباينBreusch-Pagan)، وهو ما يوضحه جدول رقم (3-3)، فيما يلي:

جدول رقم (3-3)

الاختبارات التشخيصية لنموذج التحليل القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS لدولة سنغافورة

Test	Statistic	statistic value	Prob
Jarque-Bera	5.607		0.060
Breush-Godfrey	F-Statisitc	2.249	0.110
	Obs*R-squared Chi-Squared (3)	7.032	0.071
Breusch-Pagan	F-Statisitc	1.763	0.167
	Obs*R-squared Chi-Square (4)	6.616	0.158

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

ويمكن تناول نتائج الجدول السابق تفصيلًا على النحو الآتي:

3-4-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي لحد الخطأ جارك –بيرا (JARQUE-BERA TEST OF NORMALITY)

جاءت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي جارك – بيرا جدول رقم (3-3) لتقضي بعدم رفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5% أي أن حد الخطأ يخضع للتوزيع الطبيعي؛ وبالتالي يمكن الوثوق بنتائج هذا النموذج لتفسير علاقات المتغيرات في الدراسة. كما يوضح جدول رقم (3-2) في ملحق الدراسة النتائج التفصيلية للاختبار.

3-4-3-2 اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ (SERIAL CORRELATION)

وجاءت نتائج الاختبار (جدول 3-3) لتقضي بعدم رفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5%، أي إنه لا يوجد ارتباط ذاتي في حد الخطأ بالنموذج، ويمكن الاعتماد على نتائجه في التفسير.

3-4-3-3 اختبار عدم ثبات التباين في حد الخطأ (HETEROSCEDASTICITY)

جاءت نتائج الاختبار جدول رقم (3-3) لتؤكد تجانس التباين في حد الخطأ بعدم رفض الفرض العدم؛ أي يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في تفسير العلاقات محل البحث.

الخاتمة

استهدفت الدراسة تحليل تأثير بعدين من أبعاد التنمية الاقتصادية: الاستثمار الأجنبي المباشر ونموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي، وذلك بالتطبيق على سنغافورة خلال الفترة (1981–2020). وبدأت الدراسة بعرض الأطر المفاهيمية لمفاهيم، مثل: التنمية الاقتصادية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونموذج دولة الرفاهة والرعاية الاجتماعية؛ وذلك بتوضيح الأبعاد المختلفة للمفهوم، وخصائصه، وتأثيراته في الظاهرة محل الدراسة. وتبنت الدراسة تعريفًا إجرائيًّا للمفاهيم يتماشى مع حالة البحث الواقعة في منطقة جنوب شرق آسيا.

وتبنت الدراسة المنهج المختلط الذي يعتمد على التحليل النظري، والقياسي لتأثير بعدي التنمية الاقتصادية محل البحث في التحول الديمقراطي في حالة الدراسة؛ حيث اعتمدت على المنهج الاستقرائي، تبعه استخدام أسلوب تحليل البيانات باستخدام طريقة المربعات الصغرى في التحليل القياسي.

خلصت الدراسة في الإطار النظري لمجموعة من العوامل التي يمكن من خلالها قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في التحول الديمقراطي، وهم: مصدر الاستثمار، والعمالة وتوزيع الثروة، وسياسات التكامل الاقتصادي. بينما في بحث تأثير نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية تمثلت تلك العوامل في: تأثير الإنفاق الحكومي على برامج الصحة، والتعليم، والإسكان، والتأمين الاجتماعي، وتأثير نصيب الفرد من لناتج المحلي الإجمالي وتوزيع الدخل.

وفي سبيل الإجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسة والفرعية من خلال اختبار الفروض العامة والفرعية، خلص التحليل النظري، والقياسي لحالة الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تقديمهم في النقاط الآتية:

1. غابت الدلالة الإحصائية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، وهو ما يتسق مع التحليل النظري من فاعلية سيطرة الحزب الحاكم في تحييد تأثير الارتباط الاقتصادي بالغرب في الدفع بالتغيير السياسي، بجانب قوة الدولة التنظيمية لاحتواء تبعات سياسة جذب المستثمر الأجنبي على السياسات الاجتماعية باللجوء للعنف، أو المحسوبية

السياسية في توزيع الموارد. كما دعمت سياسات التكامل الاقتصادي من الاستقرار السياسي للنظام ومقاومة أي تقدم في عملية التحول الديمقراطي.

2. برز تأثير نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في عملية التحول الديمقراطي في سنغافورة، حيث جاء بدلالة إحصائية إيجابية فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي على التعليم بزيادة هذا الإنفاق بنسبة 1% تزيد عملية التحول الديمقراطي إلى (0.107%) عند مستوى معنوية 5% ويتسق ذلك مع التحليل النظري في تسبب سياسات إصلاح التعليم في تهديد التماسك الاجتماعي الذي دفع الحكومة بزيادة المشاورات الاجتماعية، وإعطاء مزيد من التحرر للمجتمع المدني، بجانب ارتباط تلقي مستويات عالية من التعليم بتراجع التصويت للحزب الحاكم في انتخابات عام 2011.
3. وجاء التأثير ذو الدلالة الإحصائية السلبية للإنفاق الحكومي على برامج الإسكان، وذلك بزيادة هذا الإنفاق بواقع 1% تنخفض عملية التحول الديمقراطي بحوالي (0.030%) عند مستوى معنوية 5%، وذلك لما أظهره التحليل النظري من الربط بين الولاء السياسي وزيادة الإنفاق على برامج الإسكان في الدوائر الانتخابية دفع لتقويض صعود المعارضة، والتداول السلمي للسلطة.
4. وجاء التأثير ذو الدلالة الإحصائية الإيجابية للتفاوت في توزيع الدخل في عملية التحول الديمقراطي، حيث بزيادة هذا التفاوت بنسبة 1% تزيد عملية التحول الديمقراطي بمرونة أقل (0.211%) عند مستوى معنوية 5% بفعل تسبب هذا التفاوت، وفقًا للتحليل النظري، في تراجع تاريخي في نسب التصويت للنظام في الانتخابات خلال العقدين الآخرين في مقابل صعود طفيف للمعارضة.
5. وغاب التأثير السياسي للإنفاق الحكومي على برامج الصحة، والتأمين الاجتماعي في سنغافورة، بحسب التحليل النظري، حيث أدى تراجع قوة المجتمع المدني في مقابل سياسات الدولة المنسحبة من الإنفاق على برامج الصحة– لصالح تحمل قوى السوق والأسرة لهذه المسئولية– في محدودية تأثير هذه السياسات في إحداث تغييرات سياسية. كما واجهت الحكومة غياب كفاية معاشات التقاعد بتقديم عدد من التشريعات للحفاظ على ثروتها الانتخابية المتمثلة في نسب تصويت كبار السن بما يضمن استمرار البقاء في السلطة.

وإجمالًا يمكن إبراز وجود علاقة طردية بين قوة المجتمع المدني في الضغط تجاه تغيير السياسات الاجتماعية، وتطور عملية التحول الديمقراطي. في المقابل، تأتي العلاقة العكسية بين القوة

التنظيمية للدولة لمواجهة تبعات الطموح الاقتصادي على السياسات الاجتماعية، ومستوى التقدم في عملية التحول الديمقراطي. وأخيرًا كان للمنظومة القيمية للطبقة الوسطى دورًا في تعزيز مستويات الديمقراطية في حال تبينها منظور براجماتي ينحاز للتنمية الاقتصادية. وهو ما يتفق مع توصل له "أسيموجلو" وأخرون (Acemoglu, et al,. 2015). من اختلاف القيم التي تتبناها الطبقة الوسطى بحسب مدى تأثر مصالحها بسياسات إعادة توزيع الموارد.

قائمة المراجع

أولًا المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. بدر الدين، إكرام. (1998). **اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا، في سليم، محمد السيد. آسيا والتحولات العالمية**، (مركز الدراسات الآسيوية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة).
2. جيجاراتي، دامودار. (2015). **الاقتصاد القياسي**، ترجمة: هند عبد الغفار وعفاف على حسين، (الرياض: دار المريخ للنشر، ج1).
3. الزيني، ليلى(1997). **دراسة كمية للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في عدد من الدول الآسيوية**، في "د.محمد السيد سليم"، و"د.نيفين عبد المنعم مسعد"، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، (مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة).
4. سليم، محمد السيد، ومسعد، نيفين عبد المنعم. (1997). **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة).
5. صالح، ماجدة على. (2007). **القيم الآسيوية والتحولات الديمقراطية: دراسة لبعض النماذج**. في هدى ميتيكس (محرر)، القيم الآسيوية، (القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة).
6. محمد، خيري. (1965). **توطين الصناعة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية**، (القاهرة: دار النهضة العربية)
7. نامق، صلاح الدين. (1966). **التضخم السكاني والتنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة**، (القاهرة: دار المعارف)

- **الرسائل الجامعية والدراسات غير المنشورة**

1. طنطاوي، إيهاب شوقي. (2017). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء المالي للشركات في مصر**، رسالة مقدمة للحصول عل درجة دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة).
2. مبروك، مي محسن. (2012). **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة (1991–2008)**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة).

3. محمود، هداية الله نبيل. (2014). **أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على التحول الديمقراطي: دراسة حالة مصر وثورة يناير 2011**، رسالة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة).

ثانيًا المراجع باللغة الإنجليزية

- **BOOKS**

1. Acemoglu, D., Naidu, S., Restrepo, P., & Robinson, J. A. (2015). ***Democracy, redistribution, and inequality.*** In Handbook of income distribution (Vol. 2, pp. 1885-1966). Elsevier.
2. Baum, C. F., & Schaffer, M. E. (2013). ***A general approach to testing for autocorrelation***. Boston: Boston College.
3. Chia, Y. T. (2015). ***Education, Culture and the Singapore Developmental State:" world Soul" Lost and Regained?*** (Basingstoke: Palgrave Macmillan)
4. Hesse-Biber, S. N. (2010). ***Mixed methods research: Merging theory with practice.*** Guilford Press.
5. Hesse-Biber, S. N., Rodriguez, D., & Frost, N. A. (2015). **A qualitatively driven approach to multimethod and mixed methods research**. The Oxford handbook of multimethod and mixed methods research inquiry. Oxford University Press.
6. Im Sik, C., & Križnik, B. (2017). ***Community-Based Approaches to Urban Development in Singapore and Seoul.*** In *Community-Based Urban Development* (pp. 89-146). (Springer, Singapore)
7. Kim, Y. C. (Ed.). (2015). ***Chinese global production networks in ASEAN***. (Springer International Publishing AG Switzerland)
8. Lee, M. H., & Gopinathan, S. (2004). ***Centralized decentralization of higher education in Singapore.*** In *Centralization and Decentralization*. (Springer, Dordrecht)
9. Lim, H. (2017). ***Singapore Institute of International Affairs. ASEAN and Member States***, in *ASEAN and member states: Transformation and integration*. (Economic Research Institute for ASEAN and East Asia)
10. Lim, L. Y. (2014). ***Singapore's success: After the miracle***. In *Handbook of emerging economies*, (Routledge, 1st edition)
11. Rahim, L. Z., & Yeoh, L. K. (2019). ***Social policy reform and rigidity in Singapore's authoritarian developmental state.*** In *the Limits of Authoritarian Governance in Singapore's Developmental State*. (Palgrave Macmillan, Singapore)
12. Ramesh, M., & Bali, A. S. (2019). ***The remarkable healthcare performance in Singapore***. In *M. Compton & P.'t Hart (Eds.), Great Policy Successes*, (Oxford University Press)
13. Schumpeter J A, (1961). ***The Theory of Economic Development: An Inquiry Into Profits, Capital, Credit, Interest, and the Business Cycle***, (Vol. 55) (Transaction Books, New Brunswick, NJ)
14. Sen A, (1999). ***Commodities and Capabilities*** (Oxford University Press, Oxford)
15. Tan, J. (2003). ***Reflections on Singapore's education policies in an age of globalization. In Globalization and educational restructuring*** *in the Asia Pacific region*. (Palgrave Macmillan, London)
16. Tremewan, C. (2006). ***Welfare and governance: public housing under Singapore's party-state***. In *The East Asian Welfare Model*. (Routledge)

17. Tselichtchev, I., & Debroux, P. (2012). ***Asia's turning point: An introduction to Asia's dynamic economies at the dawn of the new century*.** (John Wiley & Sons, Asia, Pte.Ltd)
18. White, G, Goodman, R. (1998). ***Welfare Orientalism and the search for an East Asian welfare model.*** In Goodman, R, White, G, Kwon, H (ed.) The East Asian Welfare Model Welfare Orientalism and the state (London: Routledge)

• PERIODICALS

1. Anckar, C. (2008). **On the applicability of the most similar systems design and the most different systems design in comparative research.** International Journal of Social Research Methodology, 11(5), 389-401.
2. Bak, D., & Moon, C. (2016). **Foreign direct investment and authoritarian stability**. *Comparative Political Studies*, 49(14)
3. Benavot, A. (1996). **Education and political democratization: Cross-national and longitudinal findings.** *Comparative education review*, 40(4)
4. Boix, C. (2009). **Development and democratization**. *Institut Barcelona d'Estudis Internacionals, Princeton University, Working Pape* (26)
5. Chua, B. H. (2014). **Navigating between limits: the future of public housing in Singapore**. *Housing Studies*, *29*(4)
6. Chua, B. H., & Wong, M. (2020). **Desiring political opposition beyond COVID-19 pandemic in Singapore.** *Inter-Asia Cultural Studies*, *21*(4)
7. Co, E. A. (2004). **Education as an Instrument of Democratization and Governance**. *Democracy and Civil Society in Asia: Volume 2: Democratic Transitions and Social Movements in Asia*
8. De Mesquita, B. B., & Smith, A. (2007). **Foreign aid and policy concessions**. *Journal of Conflict Resolution*, 51(2)
9. De Mesquita, BB, Smith, A. (2010). **Leader Survival, Revolutions, and the Nature of Government Finance.** *American Journal of Political Science*, Vol. 54(4).
10. Dent, C. M. (2002). **Reconciling multiple economic multilateralism: the case of Singapore.** *Contemporary Southeast Asia*
11. Feng, Y., & Gizelis, T. I. (2002). **Building political consensus and distributing resources: a trade-off or a compatible choice?** Economic Development and Cultural Change, 51(1), 217-236.
12. Grossman, H. I. (1999). **Kleptocracy and revolutions**. *Oxford Economic Papers*, *51*(2)
13. Ho, C. S. B. (2019). **Youth activism, state-contained participation and democratic legitimacy in Singapore.** *Asian Education and Development Studies*
14. Hollenbach, F. M., Magat, J. D., & Pierskalla, J. H. (2018). **Universities and Democratization.** *Paper prepared for the Mini-Conference on Authoritarian Regimes at the Annual Meeting of the Southern Political Science Association*
15. Houle, C. (2016). **Inequality, economic development, and democratization**. *Studies in Comparative International Development*, 51(4)
16. Kawanaka, T. (2019). **Status Quo or Pluralism? Dominant Party Rule and People's Preferences in Singapore.** *The Developing Economies*, *57*(4)
17. Knutsen CH, Rasmussen M. (2018). "**The Autocratic Welfare State: Old-Age Pensions, Credible Commitments, and Regime Survival.** *Comparative Political Studies*. 51(5).
18. Kong, L. (2011). **The Middle –Class in Singapore and Pre-democratic Indonesia: Catalysts For Democracy?** The Dialectics: Journal of Leadership, Politics, and Socity .Vol. 4

19. Ledyaeva, S., Karhunen, P., & Kosonen, R. (2013). **Birds of a feather: Evidence on commonality of corruption and democracy in the origin and location of foreign investment in Russian regions.** *European Journal of Political Economy*, *32*
20. Leibfried, S., & Obinger, H. (2000). **Welfare State Futures. An Introduction**. *European Review*
21. Levitsky, S., & Way, L. A. (2002). **Elections without democracy: The rise of competitive authoritarianism**. *Journal of democracy*, *13*(2)
22. Lipset, S. M. (1959). **Some social requisites of democracy: Economic development and political legitimacy**. *American political science review*, *53*(1)
23. Lup, F. H. (1992). **Housing Strategies and NGOs in Third World Countries—Reflections from Some Asian Countries' Experiences.** *Asia Pacific Journal of Social Work and Development*, *2*(2)
24. Mainwaring, (1989). **Transition to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparitive Issues.** *Theoretical and comparative issues* (No. 130). University of Notre Dame, Helen Kellogg Institute for International Studies
25. Mukhopadhaya, P. (2003). **The Ordinal and Cardinal Judgment of Social Welfare Changes in Singapore, 1982-99**. *The Developing Economies*, *41*(1)
26. O'brien, R. M. (2007). **A caution regarding rules of thumb for variance inflation factors.** *Quality & quantity*, 41(5), 673-690.
27. Ridzuan, A. R., Ismail, N. A., & Che Hamat, A. F. (2017). **Does foreign direct investment successfully lead to sustainable development in Singapore?** *Economies*, *5*(3)
28. Robertson, G. B., & Teitelbaum, E. (2011). **Foreign direct investment, regime type, and labor protest in developing countries.** *American Journal of Political Science*, *55*(3)
29. Robinson, J. A. (2006). **Economic development and democracy**. *Annu. Rev. Polit. Sci.*, *9*
30. Rodan, G. (2016). **Capitalism, inequality and ideology in Singapore: New challenges for the ruling party**. *Asian Studies Review*, *40*(2)
31. Sanborn, H., & Thyne, C. L. (2014). **Learning democracy: Education and the fall of authoritarian regimes.** *British Journal of Political Science*
32. Siddiqui, K. (2010). **The political economy of development in Singapore**. *Research in Applied Economics*, *2*(2)
33. Sim, J. B. Y., & Krishnasamy, M. (2016). **Building a democratic society: exploring Singapore students' understandings of democracy.** *Asian Education and Development Studies*
34. Sun, F. (2014). **The Dual Political Effects of Foreign Direct Investment in Developing Countries.** *The Journal of Developing Areas*, Volume 48(1).
35. Teo, P., Yeoh, B. S., & Ong, S. N. (2008). **Surveillance in a globalizing city: Singapore's battle against SARS.** *Networked disease: Emerging infections in the global city*
36. Tomashevskiy, A. (2016). **Investing in Violence: Foreign Direct Investment and Coups in Authoritarian Regimes.** *The Journal of Politics*, vol.79 (2). Published online December 20, 2016.http://dx.doi.org/10.1086/688356
37. Un, K. (2009). **China's foreign investment and assistance: implications for Cambodia's development and democratization.** *Peace and Conflict Studies*, *16*(2)
38. Wong, J. (2005). **Adapting to Democracy: Societal Mobilization and Social Policy in Taiwan and South Korea.** *Studies in Comparative International Development*, Vol. 40(3).

39. Yu, Bin. (2009) **"The Politics of Social Harmony: Ruling Strategy and Health Care Policy in Hu's China."** *Asian Politics & Policy* 1.2

• UNPUBLISHED STUDIES AND DISSERTATIONS

1. Bastiaens, I. (2013). **The Politics of Foreign Direct Investment in Authoritarian Regimes. (**Doctoral dissertation of philosophy, Graduate School of Public and International Affairs, University of Pittsburgh).
2. Chen, Y. M. (2010). ***Analysis of pension policy development and changes in Taiwan, Hong Kong and Singapore: Influence of Globalization and Democratization***. (A doctoral dissertation, Institute of China and Asia-Pacific Studies of National Sun Yat-Sen University)
3. Eramo, C. G. (2015). **How Do Different Types of FDI Affect Democracy?** Honors Politics Undergraduate Thesis New York University, pp, 38-39.
4. KU, Y. (1995). ***Welfare Capitalism in Taiwan: State, Economy And Social Policy 1895-1990*.** (Doctoral dissertation, the Faculty of Economic and Social Studies, the University of Manchester).
5. Liyanage, S. W. (2018). ***Democratization of Singapore from 1957-2004.*** (A master dissertation of Arts in security studies civil-military relations, Naval Postgraduate School Monterey, United States)
6. McCullaugh, M. E. (2013). ***From well to welfare: Social spending in mineral-rich post-Soviet states*.** (Doctoral desertation of Philosophy in Political Science, University of California, Berkeley).
7. Moon-hee, K. (1999). ***Why regionalism? Discussion of political and economic benefits of regional integration arrangements*. (**Master dissertation, Graduate School of International Studies, Ewha Womans University).
8. Murphy, J. K. (2007). ***O paga o se muere: the Salvadoran healthcare workers' strike against healthcare privatization and its impact on democracy***. (Master dissertation of Arts, International Development Studies, Saint Mary's University, Halifax, Nova Scotia).
9. Rommel, T. (2018). **Foreign direct investment and the politics of autocratic survival**. (Doctoral dissertation, University of Zurich).
10. Weinerman, M. A. (2011). ***Misleading modernization: A case for the role of foreign capital in democratization,*** (Doctoral dissertation, University of Oregon),
11. Wisnu, D. (2007). ***Governing Social Security: economic crisis and reform in Indonesia, the Philippines and Singapore***, (Doctoral dissertation, The Ohio State University)

• DICTIONARIES AND ENCYCLOPEDIAS

1. General Multilingual Environmental Thesaurus (GEMET): https://www.eionet.europa.eu/gemet/ar/concept/8434

• WEBSITES

1. Dow Jones Institutional News, (New York), **"Press Release: Fitch: Singapore Election Result Won't Diminish Policy Pressures"**. (14 Sep 2015), at: https://www.proquest.com/wire-feeds/press-release-fitch-singapore-election-result/docview/2064049945/se-2

الملاحق

جدول (2-1) م

نموذج دولة الرفاهة الاجتماعية في سنغافورة خلال الفترة (1981-2020)

العام	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق الحكومي على برامج الصحة من إجمالي النفقات الحكومية (%)	المخصص للمتقاعدين من إجمالي مساهمات صندوق الادخار المركزي(%)
1981	5596.6	-	-	-
1982	6077.6	-	-	-
1983	6633.2	-	-	-
1984	7228.3	-	-	-
1985	7001.8	-	-	-
1986	6799.9	25.882	-	-
1987	7539.0	26.002	-	-
1988	8914.4	29.767	-	-
1989	10394.5	31.780	-	-
1990	11861.8	33.226	-	-
1991	14502.4	35.739	-	-
1992	16135.9	37.735	-	-
1993	18290.0	38.496	-	-
1994	21553.0	43.293	-	-
1995	24914.4	47.260	-	-
1996	26233.6	48.804	-	-
1997	26375.0	49.210	3.1	-
1998	21829.3	41.370	2.0	-
1999	21796.1	41.942	1.5	-
2000	23852.3	48.551	1.5	-
2001	21700.0	49.305	1.7	-
2002	22159.7	49.782	1.0	-
2003	23730.2	53.777	1.2	-
2004	27608.5	55.874	1.3	-
2005	29961.3	56.943	1.2	-

العام	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (دولار أمريكي)	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم (بالدولار الأمريكي)	الإنفاق الحكومي على برامج الصحة من إجمالي النفقات الحكومية (%)	المخصص للمتقاعدين من إجمالي مساهمات صندوق الادخار المركزي(%)
2006	33769.2	61.234	1.6	6.4
2007	39432.9	66.678	2.6	7.3
2008	40007.5	68.291	3.6	8.3
2009	38927.2	65.640	6.5	8.7
2010	47237.0	74.984	4.0	9.1
2011	53890.4	74.654	4.0	9.9
2012	55546.5	77.243	4.8	10.9
2013	56967.4	83.590	6.0	11.4
2014	57562.5	86.275	8.2	11.8
2015	55646.6	90.345	7.3	12.3
2016	56860.4	92.726	8.6	13.4
2017	61150.7	96.072	8.2	14.0
2018	66859.3	96.887	7.4	15.1
2019	65831.2	94.568	8.4	16.0
2020	60729.5	93.587	7.1	16.8

المصدر:

- إدارة الإحصاءات الرسمية في سنغافورة، 2022 للحصول على بيانات نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم، ونسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي النفقات الحكومية.
- موقع الحكومة السنغافورية، 2022، للحصول على بيانات المخصص للمتقاعدين من إجمالي مساهمات صندوق الادخار المركزي.
- البنك الدولي، 2022، للحصول على بيانات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

جدول (3-1) م
متغيرات النموذج القياسي لسنغافورة خلال الفترة (1990-2020)

العام	مستوى التحول الديمقراطي	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق و الخارج) (مليون دولار أمريكي)	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم في جميع المراحل الدراسية (بألف الدولار الأمريكي)	الإنفاق الحكومي على برامج الإسكان من إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار أمريكي)	معامل جيني
1990	0.36	7608.52	33.23	870	0.48
1991	0.36	5412.93	35.74	808	0.46
1992	0.36	3521.31	37.74	1061	0.46
1993	0.36	6838.20	38.50	1143	0.45
1994	0.36	13127.22	43.29	994	0.44
1995	0.36	19422.31	47.26	1565	0.44
1996	0.36	20836.28	48.80	2066	0.46
1997	0.36	28124.75	49.21	2147	0.46
1998	0.36	9579.82	41.37	3325	0.48
1999	0.36	27163.00	41.94	3537	0.51
2000	0.37	22363.64	48.55	3233	0.52
2001	0.37	37211.23	49.31	3549	0.55
2002	0.37	8992.46	49.78	3199	0.55
2003	0.37	20777.15	53.78	4337	0.53
2004	0.37	37528.83	55.87	4115	0.52
2005	0.37	31868.59	56.94	3704	0.51
2006	0.38	59192.41	61.23	3608	0.52
2007	0.38	88220.19	66.68	4498	0.51
2008	0.38	21562.69	68.29	3270	0.55
2009	0.38	55475.68	65.64	3228	0.53
2010	0.38	90729.63	74.98	4232.1	0.52
2011	0.39	81055.86	74.65	4363.8	0.54
2012	0.41	75791.23	77.24	3619.4	0.53
2013	0.40	109668.34	83.59	2923.6	0.54
2014	0.40	121175.96	86.28	3625.7	0.54
2015	0.41	114997.76	90.35	3394.7	0.55
2016	0.42	102235.66	92.73	4450.88	0.55
2017	0.40	161916.83	96.07	5511	0.55

العام	مستوى التحول الديمقراطي	إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق و الخارج) (مليون دولار أمريكي)	نصيب الطالب من الإنفاق الحكومي على التعليم في جميع المراحل الدراسية (بألف الدولار الأمريكي)	الإنفاق الحكومي على برامج الإسكان من إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار أمريكي)	معامل جيني
2018	0.39	103349.12	96.89	5222.06	0.55
2019	0.38	167086.40	94.57	4967.95	0.55
2020	0.39	106508.34	93.59	6308.76	0.55

المصدر:

- قاعدة بيانات تنوع الديمقراطية Varieties of Democracy (V-Demo) بالاعتماد على مؤشر الديمقراطية الانتخابية The electoral democracy index (EDI)؛ الذي يقيس كيفية الانتقال في مراحل التحول الديمقراطي المختلفة من خلال رصد مستوى التطور خلال فترات انعقاد الانتخابات بالاعتماد على ثلاثة أبعاد هم: الحريات المدنية وحرية الإعلام، نزاهة الأصوات في انتخابات لم تشهد تزوير، القدرة على ممارسة حق المشاركة في التصويت. ويتراوح المؤشر بين أدنى مستوى له وهو الصفر؛ ويعني أن الدولة استبدادية بشكل كامل إلى المستوى الأعلى وهو الواحد، أي أن الدولة نجحت في التحول إلى الديمقراطية بشكل كامل.
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام 2022، للحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (المتدفق والخارج).
- المكتب الإحصائي الوطني في سنغافورة (Singapore department of statistics) للحصول على بيانات التعليم والإسكان.
- صندوق النقد الدولي (IMF)، 2022، للحصول على بيانات الإنفاق الحكومي على الإسكان من الناتج المحلي الإجمالي.
- وقاعدة البيانات العالمية لعدم المساواة (WID) للحصول على بيانات معامل جيني.

جدول (3-2) م
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (JARQUE-BERA) للنموذج القياسي لسنغافورة

المؤشرات الإحصائية	القيم
Jarque-Bera	**5.61**
Prob	**0.06**
STd.Dev	**0.02**
Skewness	**0.23**
Kurtosis	**5.03**

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews